صيغ الفاعلية والمفعولية في سورة القلم وأثرها في الدلالة

د. حمادة عبد الإله حامد
أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد، جامعة جازان – المملكة العربية السعودية

الملخص:

وضع هذا البحث الصيغ الدالة على الفاعلية والمفعولية من اسم فاعل، واسم مفعول، وصيغ للمبالغة، وصفة مشبهة ضمن محيط الدراسة الصرفية الدلالية بشقيها النظري والتطبيقي في سورة القلم؛ ليقف على أثر تنوع هذه الصيغ في إيضاح المقاصد القرآنية، وبيان أثر تقارض صيغ الفاعلية والمفعولية في المعنى؛ فليس ثمة تغيير في اللفظ إلا وتبعه تغيير في الدلالة؛ ليخلص إلى دقة توظيف النص القرآني لتلك الصيغ، بوصفها أداة لغوية، لها أبعادها الجمالية والإثرائية .

الكلمات المفتاحية: الصيغ – الفاعلية – المفعولية – القلم – دلالية

Formulas of Subjectivity and Objectivity in Surat Al-Qalam and Its Impact on Meaning

Dr. Hamada Abdul Ilah Hamed

Professor of grammar and presentations assistant, Jazan University - Kingdom of Saudi Arabia

Abstract:

This paper places the formulas indicating subjectivity and objectivity from present participle, past participle, active participle-like attributive adjective and the hyperbolical Forms within the context of the semantic study, in both theoretical and practical in Surat Al-Qalam. This is done to show the impact of the diversity of these formulas in clarifying the Qur'anic aims, and to show the effect of the contradictory formulas of **subjectivity and objectivity** forms in meaning. When there is a change in the wording, there is a change in meaning which has a relation to the accuracy of the Qur'an text's use of these formulas as a linguistic tool having its aesthetic and enriching dimensions.

Key words: formulas –subjectivity- objectivity-Al-Qalam – semantic

المقدمة:

الحمد لله الذي كرّم الإنسان بالبيان والتبيّن، وجعلهما وسيلة لتدبر كلامه، كتاب العربية الأكبر، وصلاة وسلاما على خير خلقه، وبعد

لقد كان من تحفّي سَرَوات الباحثين، وأساطين البلاغة بكلام الله — تعالى – أن نال أسلوب القرآن الكريم آمادا متطاولة لا تنقضي– منذ تنزله حتى وقتنا هذا– اشتغال اللغويين بتراكيبه، واستبطان معانيه، وكشف مفاتيح بيانه، وتأمل ألفاظه، يبدئ كل منهم ويعيد، على قدر وُجْدهم بما يملكون من أدوات بحثية، حتى بات وِردهم المورود، وذلك هو الفضل الكبير، وما كان هذا ليتأتى إلا لمن كان حسنَ الاستدلال، حاضرَ الذهن، بعيد الغور، بصيرا باستنباط مكامن الدلالة، ذا نظرة بحثية ثاقبة تصيب مقاتل الأغراض، وشواكل السداد، ومخبآت الفنون، دقائق وأسرار، طريق العلم بها الروية والفكر، وما يعلم تأويله إلا الله — جلّت حكمته — والراسخون في العلم، وكلٌّ من الأخيار.

وتأتي أهمية هذا البحث في أن تنوع البحث القرآني يضم في تضاعيفه النظر في التراكيب والوقوف على الألفاظ، ومنها الصيغ الصرفية، وإحلال الواحدة منها محل نظيرتها، والعدول أحيانا عن المألوف منها لغيره، وإخلاف التوقع، وبيان أثر تنوعه في إثراء الدلالة وازدواج المعنى؛ فليس ثمة عدول عن صيغة(فعول) إلى (فعّال) في صيغ المبالغة مثلا، كما في (غفور) و(غفار) إلا لمقصدية دلالية، ومعنى مغاير، فما هذه كتلك مع كونهما للمبالغة. ولقد استوقفني ما حفل به الأسلوب القرآني في سورة القلم المكية ذات الاثنتين والخمسين آية من أسماء الفاعلين وأسماء المفعولات وصيغ المبالغة والصفة المشبهة التي ترددت (40) أربعين مرة، كاشفة ثراء اللغة العربية التي تولد الألفاظ بعضها من بعض، ليتأكد لنا أنها كالكائن الحي تتكاثر لتتمكن من البوح عن مكنون الفكر، ومرادية المتكلم، ومعروف أن للمشتقات عموما دلالةً مركبة في سياقها على غير المصدر والفعل؛ لذا يميل إليها الكتّاب والشعراء بشكل عام، متى شرعوا في شحن اللفظ بكتلة مكتنزة من المعنى.

كما لفتني أيضا فوق تقارض هذه الصيغ مجيئها أكثر ما يكون في الفاصلة؛ لتمنح الإيقاع وضوحا أكثر، وتكون آخر ما يقف عليه الصوت فيركز في الذهن، بالإضافة إلى تبادل الفواصل بين الميم والنون، وبينهما تآخ إيقاعي، يرتاح إليه الذوق اللغوي، وتأنس إليه الأذن، ولم لا ؟ والعرب أمة سمّاعة

أما عن خطتي في التناول؛ فقد سعى البحث إلى زمّ تحت صيغ الفاعلية والمفعولية لدراستها دراسة نظرية تطبيقية، تكشف سر توخي الآيات صيغة دون صنوها، بما يتوافق مع السياق دلالة وصوتا ومعجما، لتحدث تناسبا بين الحروف؛ متضافرة مع غيرها من الدوال داخل التركيب لتصنع جديلة مكتنزة الدلالة، فيأتي المعنى لطيفًا مجفوًا غير صنيع، ومن هنا فقد قرّ عزمي على دراسة «صيغ الفاعلية والمفعولية في سورة القلم، وأثرها في الدلالة» وقد أذنت طبيعتها أن تكون في مقدمة ومبحثين يعقبها خاتمة وفهرس، تطوي المقدمة طبيعة الموضوع وأهميته والدراسات السابقة ومنهجه، ثم المبحث الأول وفيه تعريف بالسورة الكريمة موضع الدراسة، يعقبه المبحث الثاني، وتحته دراسة صيغ اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة، والصفة المشبهة، ثم الخاتمة، وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

أما عن الدراسات السابقة، فلم أجد منها ما استقلّ بهذا الموضوع، غير أنه لا نعدم أن نجد ما أمكننا الإفادة منه، والتهدّي به بعد مطالعته، ومن ذلك:

- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، دراسة صرفية إحصائية (2002) (رسالة دكتوراه لسيف الدين طه الفقراء، الجامعة الأردنية.
- الأبنية الصرفية ودلالتها في سورة يوسف عليه السلام (2004) رسالة ماجستير للطالبة بن ميسية رفيقة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر..

- التحليل الدلالي للبنية الصرفية في سورة الفتح (1435هـ) بحث لحمدي صلاح الدين السيد الهدهد، كلية الآداب جامعة طيبة.
- أثر تنوع الصيغ الصرفية في إيضاح المقاصد القرآنية، نماذج قرآنية (2018)، رسالة ماجستير للطالبين بشير فويضل وخير الدين لمونس، كلية الآداب، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

هذا، وقد سلكت المنهج الوصفي التحليلي منهجا لتلك الدراسة، مستعينا بما يخدم ذلك من مراجع نحوية وصرفية وتفاسير لغوية، سائلا الله – جلّ ذكره– أن يكون ما بذرته نبتة صالحة ذات نفع، تثري البحث القرآني، وتؤتي أكلها هديا للدارسين من بعدُ، وإني لأشكر سلفا كل من يصوّب لي خطأ أو يقوّم فيما قدمت اعوجاجا. وبالله التوفيق، ومنه العون وعليه التكلان.

المبحث الأول

التمهيد

تقديم السورة:

ذكر الثعلبي (1422هـ) أن سورة القلم مكية من سور المفصّل، وقد بلغت اثنتين وخمسين آية، وثلاث مائة كلمة، وألفا ومائتين وستّة وخمسين حرفا، وترتيبها في المصحف (68) ثمان وستون، وقد فصّل الماوردي(2005) في تفسيره اختلاف المفسرين في كونها مكية أم مدنية، فأفاد أنها مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وساق قول ابن عباس أنها «من أولها إلى قوله سبحانه: «سَنَسِمُهُ عَلَى الْخُرْطُومِ"(القلم: 16) مكي، ومن بعد ذلك إلى قوله تعالى: «لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ «(القلم: 33) مدني، ومن بعد ذلك إلى قوله (يَكْتُبونَ) مكي، ومن بعد ذلك إلى قوله: «مِنَ الصَّالِحِينَ» مدني، وباقي السورة مكي» (59/6).

ومن ثم يفهم مما سبق أنها مكية في نظر الأكثرين، وعند آخرين أن بعضها مكي وبعضها مدني، وذكر الزمخشري (1407هـ) قول ابن عباس ومجاهد أنها أول سورة نزلت» وأكثر المفسرين على أن الفاتحة أول ما نزل ثم سورة القلم» (534/5).

مقاصد السورة وأسباب النزول: استهلت السورة بحرف النون قسما يليه القسم بالقلم إيماء بعظم شأنه، وعلو شأوه عند الله – جل شأنه– ثم شرعت في الدفاع عن النبي – صلى الله عليه وسلم– بما كان من خلق عظيم كشرف نسب، وسمو مكانة، ووفرة عقل، وشدة حياء وفصاحة لسان، والتسرية عن تلك الفئة المؤمنة المستضعفة في تلك الفترة من عمر الدعوة، وما لاقته من عذابات وسخرية واستهزاء وصد عن سبيل الله وكفر به من كفار قريش وصناديدهم، ثم انتقلت السورة للحديث عن مآلات كفران النعمة، فساقت قصة أصحاب الجنة الذين دفعهم جحودهم للبخل وعدم شكران النعمة، فكان جزاؤهم وفاق أعمالهم، وفي الآيات تهديد للمشركين وتحذير لهم من أن يحل بهم ما حلّ بهؤلاء إن تمادوا في غيهم، واستهوتهم نفوسهم الجاحدة، ثم عرضت السورة مشهدا من مشاهد القيامة ليثبّت المؤمنين على ما هم عليهم، ويُلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما أَشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا، ثم ما كان من حث النبي – صلى الله عليه وسلم على الصبر والثبات في إلماعة لما حلّ بنبي الله يونس – عليه السلام – لما تعجّل أمر ربه، وقد ذكر بعض المفسرين أن من آياتها ما نزل في الأخنس بن شريق أو الأسود بن عبد يغوث، وهو قوله – تعالى – « وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلافٍ مَهِينٍ» (القلم: 10)، (ابن أبي حاتم، 1419هـ)، وذكر أبو حيان (1420هـ) أن معظمها نزل فِي الوليد بن المغيرة وأبي جَهل، وفي مناسبتها لما قبلها ذكر أنه فِيما قبلها ذكر أشياء من أَحوال السعداء والأشقِياء، وَذكر قدرته الباهرة وعلمه الواسع، وأَنه تعالى لو شاء لخسف بهم أو لأرسل عليهم حاصبا، ثم كان الختام بطمأنة النبي – صلى

الله عليه وسلم – من عيون المشركين الحاسدة، وما كان من سؤالهم رجلا من بني أسد اشتهر بنظرته الحسود التي ما رأت ناقة إلا أصابتها، فما تبرح أن تقع (السمعاني، 1418هـ)، وفي ذلك تقول الآيات:» وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُون» (القلم: 51)، وما كانت الآيات إلا موعظة للعالمين، وتنبيها للغافلين.

المبحث الثاني

(صيغ الفاعلية والمفعولية)

أولًا: اسم الفاعل وأثره في الدلالة:

أشرنا قبلُ إلى أن للمشتقات دورا كبيرا في تنويع الدلالة، وازدواجية المعنى، كما أن لكل صيغة دلالتها المتوخاة التي يوظفها النص القرآني بما يتواءم مع السياق، وبما يحقق تناغما إيقاعيا وصوتيا ومعجميا مع غيرها من الألفاظ التي رافقتها، فكما أن اسم الفاعل يدل على الحدث والحدوث ومن قام به، ويأخذ دلالات متباينة، فيفيد حينا الدلالة على الوصف وحينا الدلالة على المهنة، وحينا الدلالة على العلمية، أو النسبة، نجد أن صيغ المبالغة تتخذ دلالة التقوية لحدث اسم الفاعل وتكثيره، أو اسم المفعول، فتمنح التركيب تكثيفا يختلف به عن غيره، وكذا اسم المفعول الذي يدل على من وقع عليه الفعل وحدوثه، كما أن الصفة المشبهة تفيد ثبوتا للصفة بعيدا عن الزمن والحدوث، بما تختلف عن دلالة اسم الفاعل وصيغ المبالغة اللذين يتجدد فيهما المعنى بتجدد الزمن، والحق أن معنى الحدوث في اسم الفاعل مختلف فيه بين النحاة، على الرغم من تأكيد جلهم على إفادته الحدث والحدوث ومن قام به– فالبعض قد سوّى بين زيد منطلق وبين زيد طويل(الجرجاني، 1987؛ ابن هشام، 2017)، ولاشك أن السياق قد ينحو باسم الفاعل منحى الثبوت، نحو قولنا (الله غافر)، يقول الصبان (1997):»والأصل في اسم الفاعل الحدوث، وقصد الثبوت طارئ» (2 /314)، ويسميه الكوفيون الفعل الدائم (الفراء، د.ت) فتراك تقول (قارئ) مثلا ليحمل اللفظ معنى القراءة ومن قام بها، وهو في هذا يشاكل المضارع في سمته، وفي معناه الدال على الحاضر أو المستقبل، لذا يعمل عمله – رغم اسميته– بشروط معينة أقرها النحاة، ويصاغ من الثلاثي على وزن فاعل، ومن غيره على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر. يقول سيبويه (1408هـ) عن اسم الفاعل (الذي) جَرَى مَجرى الفِعل المضارع في المفعول في المعنى، ملمحًا لعمل اسم الفاعل عمل مضارع: «فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في يَفعَلُ كان نكرةً منوّنا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً غداً، فإذا حدّثت عن فعلٍ في حينِ وقوعِه غيرِ منقطعٍ كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعةَ، فمعناه وعملُه مثلُ «هذا» يَضرب زيداً الساعةَ؛ فإنَّما تُحدِّث أيضاً عن اتِّصال فعلٍ في حال وقوعه. وكان مُوَافقاً زيداً، فمعناه وعملُه كقولك: كان يَضرب» (1/ 164).

ومعنى ذلك أن سيبويه يرى أن اسم الفاعل جرى مجرى الفعل المضارع في معناه وعمله، فرفع فاعلا حال كان لازما، ورفعه ونصب مفعولا حال كان متعديا، وهكذا، ولقد قال المبرد (2008) في مقتضبه كلاما قريبا مما قاله سيبويه، وأضاف أن اسم الفاعل لا ينوّن إذا أردت به معنى الماضي، ولا يجوز أَن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه، كما لم يجز ذلك في الغلام فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها، وتقول هؤلاء حواج بيت الله أمس» (4/ 148)، وقد أشار ابن السراج (2014) في كتابه الأصول إلى أن سبب عمل اسم الفاعل عمل المضارع هو أنه «لما ضارع الفعل, وصار الفعل سببًا له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان, كما أعربوا الفعل لما ضارع الاسم، فكما أعربوا هذا أعلموا ذلك» (52/1)، كما رأى ابن الوراق (1420) أن «اسم الفاعل مشتق من الفعل، فجاز أن ينوى به الزمان، لاشتقاقه من لفظ يدل على الزمان» (141/1).

ومعلوم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل بشرط دلالته على الحال أو الاستقبال، وأن يعتمد على ما يسبقه كمبتدأ أو نفي

أو استفهام يسبقه أو موصوف(السيوطي، 2010)، وقد يدل اسم الفاعل على الوصف أو العلمية أو المهنة، وذلك ما يحدده السياق، غير أنه قد يشي بالثبات دون الحدوث إذا ما لازم الوصف صاحبه ولا ينفك عنه، وهو في هذا يشبه الصفة المشبهة في إفادة الثبوت، وذلك في التنزيل كثيرا، خصوصا حين يرد وصفا لله تعالى، ويرى السامرائي (2007) أن اسم الفاعل وسط بين الفعل والصفة المشبهة، فإنه قد يشبهها في الثبوت أحيانا. أما في سورة القلم، فقد تردد اسم الفاعل فيها (22) اثنتين وعشرين مرة، بأنماط مختلفة على ما سيبينه الجدول الآتي:

الجدول (1):

م	اسم الفاعل	فعله	وزنه	مجرد	مزيد	لازم	متعد
1	المهتدين	اهتدى	افتعل				
2	المكذبين	كذّب	فعّل				
3	معتد	اعتدى	افتعل				
4	أصحاب	صحب	فعِل				
5	مصبحين	أصبح	أفعل				
6	طائف	طاف	فعَل				
7	نائمون	نام	فعَل				
8	مصبحين	أصبح	أفعل				
9	صارمين	صرم	فعَل				
10	قادرين	قدر	فعَل				
11	ضالون	ضلّ	فعَل				
12	ظالمين	ظلم	فعَل				
13	طاغين	طغى	فعَل				
14	راغبون	رغب	فعِل				
15	للمتقين	اتّقى	افتعل				
16	المسلمين	أسلم	أفعل				
17	المجرمين	أجرم	أفعل				
18	بالغة	بلغ	فعَل				
19	صادقين	صدق	فعَل				
20	خاشعة	خشع	فعَل				
21	سالمون	سلم	فعِل				
22	الصالحين	صلح	فعَل				

ويمكن مما سبق استنتاج الآتي:

١- ورد اسم الفاعل المشتق من الفعل الثلاثي (14) أربع عشرة مرة، بينما حاز اسم الفاعل المشتق من غير الثلاثي البقية التي بلغت (8) ثماني مرات فقط، وهذا من باب التوسع في الاستعمال والتنويع؛ إذ إن هناك من الأفعال ما اقتضى زيادة في مبناه لزيادة في المعنى، وكذا تنوع الأحداث اقتضى الجمع بين المجرد والمزيد من الأفعال وأسماء الفاعلين منها، نجد ذلك في أسماء الأفعال التي جاء فعلها من (فعّل) دالا على التكثير والاستمرار، وكذا (أفعل) الدالة على تعدي الفعل لغيره، كما (المكذبين – المجرمون).

٢- جاء اسم الفاعل الجمعي مستحوذا على معظم أسماء الفاعل الواردة على حساب اسم الفاعل الدال على المفرد، فقد بلغ الأول (18) ثماني عشرة مرة، بينما لم يرد المفرد إلا (4) أربع مرات فقط، وهذا يدل على ارتفاع صوت المجموع على المفرد، كما يدل على حضور أحكام جماعية شاملة وعامة، وهذا يتناسب مع حديث السورة عن أهل قريش ثم عن أصحاب الجنة.

٣- جاء اسم الفاعل من الفعل اللازم (17) سبع عشرة مرة، بينما كان نصيب الفعل المتعدي في أسماء الفاعلين (5) خمس مرات فقط.

٤- جاءت أسماء الفاعلين مركوزة في دلالة الوصف، إلا ما كان منها دالا على الحال، كما في (مصبحين وقادرين)، أو كان مسوقا للدلالة على الفعل كما في قوله (خاشعة)، ومنها ما دل على الثبوت، نحو (أصحاب) ولم يأت منها في العلمية أو المهنة أو الآلة شيء؛ وهذا يدل على انشغال التراكيب بأوصاف المتحدث عنهم؛ فسورة القلم كانت معنية بسرد صفات أهل الكفر وأصحاب الجنة بما كان منهم في مزاولتهم، ومن ذلك (همّاز – مشّاء – منّاع – عتلّ – عظيم– طائف – المسلمين – المجرمين).

٥- وردت معظم المشتقات في الفاصلة مقفوًا بها؛ ليمنح ذلك التركيب إيقاعا عاليا، كما راوح بين النون والميم في ختام الفاصلة، وهما حرفان تقاربا في الصفات، ولهما نغم محبوب إلى الذوق اللغوي (أنيس، 1975).

التحليل:

وسيكتفي البحث بنماذج يخصها بالتحليل والدراسة؛ إذ إن المقام لا يتسع لاستيعاب كل ما ذكر في السورة، وما لا يذكر يقاس على ما ذكر، ومن ذلك:

1- اسم الفاعل (المهتدين) في قوله – تعالى – ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (القلم: 7).

اختارت الآية اسم الفاعل (المهتدين) الجمعي من الفعل (اهتدى)، وهو فعل لازم ثلاثي مزيد بحرفين، و»(اهْتَدَى) مُطَاوع (هدى) ومطاوع الشيء لَا يكون مُخَالفا لَهُ فِي أصل المعنى» (الكفوي، 1998م، 952/1). وفي إيثار هذا البناء مقاصد معنوية وجمالية تبدت في جمال الإيقاع المتساوق مع الفاصلة القرآنية، فإن الآيات لما اختارت الفعل (ضلّ) في وصف أهل الضلال، وجاءت لتستدعي مقابلهم استدعت اسم الفاعل (المهتدين) لا الفعل (اهتدى)؛ ليتواءم مع الفاصلة قبله (المفتون) وبعده (المكذبين)، كما أن إيثار الاسم كان أولى من ناحية المعنى؛ لأنه الألصق في الصفة عن الفعل، فبان أن الاهتداء من لوازمهم كما لو كان اسما لهم، وكأن الجملة في الأصل (وهو أعلم بالقوم المهتدين)، فحذف لفظ (القوم) وأسقطها لتظهر أن المهتدين وسم لهم، وفي بيان ذلك أنك إن قلت (أخطأ فلان) غير قولك (فلان مخطئ)، فإنك في الأولى قصدت حدوث الخطأ في الماضي ثم انتهاءه، لكنك في الثانية أردت وصفه بالخطأ، فتكشّف لنا ثبوت الصفة في الماضي، وتراك أحيانا تقفوها أو تصدرها بلفظ (أصلا)، فتقول (أنا أصلا مخطئ أو أصلا عارف)، وهكذا لتؤكد ثبوت الأمر على غير ما كان في الفعل، وقس على ذلك (بسطت وباسط) في قول الله – تعالى –:»لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ « (المائدة:)28، والمعنى إن كنت ستبسط إلي يدك بالقتل؛ فأنا أصلا ليس من صفتي البسط، وفي موضع السورة إيماء بما لا يخفي على ذي البصيرة؛ إذ إن الآيات تسرية للنبي صلى الله عليه وسلم ضد اللمزة الذين وصفوه بالجنون، ووعيد لهم بفضحهم وكشف أمرهم، يقول الطبري (2000):»وهذا من معاريض الكلام. وإنما معنى الكلام: إن ربك هو أعلم يا محمد بك، وأنت المهتدي، وبقومك من كفار قريش، وإنهم الضالون عن سبيل الحقّ» (23/ 530).

يضاف إلى ذلك أن هناك تلميحا إلى أن الاهتداء ينبغي أن يكون صفة ملازمة لطبيعة الإنسان التي فطره الله عليها، على غير الضلال الذي هو عارض للإنسان وعدول عن الفطرة السليمة، وانفكاك عنها، ومن ثمّ اختار للحدث العارض –وهو الضلال– الفعل (ضلّ) كما آثر للهداية وهي الأصل الاسم، وهو (المهتدين)، وهو بهذا شبيه بقوله – تعالى–: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ (الملك: 19)، فإن اصطفاف الطير أصل في الطيران في السماء، وهو الأكثر والأثبت

فناسبه اسم الفاعل، والقبض عارض عليه فناسبه الفعل، وقد ذكر قريبا من هذا ابن عاشور (1984هـ).

ولا يعد من نافلة القول أن نشير إلى أن هذه الآية وردت ثلاث مرات في كتاب الله، مرتان منها بالحروف نفسها كما هي، في سورة القلم هنا، وسورة النحل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾(القلم: 125)، وكان ذلك مناسبا الفاصلة قبلها: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (النحل: 124) على حين وردت في سورة النجم بختام مختلف؛ إذ قال تعالى: « إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اهْتَدَى» (النجم: 30)؛ لأنه لما كانت فواصل السورة قبل الآية وبعدها تنتهي بالألف اللينة؛ ناسب ذلك الختام بالفعل(اهتدى)، وقبلها ﴿وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (النجم: 29) وبعدها ﴿وَيَجْزِيَ الَّذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى﴾ (النجم: 31) فجاءت الفواصل متناسقة الإيقاع (الدنيا – اهتدى – الحسنى)، كما أن اختيار لفظ (المهتدين) مع النبي – صلى الله عليه وسلم – فيه تكريم له؛ إذ صار وسما ثابتا له، أما الآيات الأخرى؛ فإن حديثها كان عاما غير مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم.

2- اسم الفاعل (طائف) في قوله تعالى: ﴿فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِّن رَّبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ﴾ (القلم: 19).

طافَ به وأطافَ» قَالَ بعض أهل اللُّغَة: طافَ بِهِ، إِذا حامَ حوله كَمَا يُطَاف بِالْبَيْتِ وأطافَ بِهِ، إِذا طرقه ليلًا» (ابن دريد، 1997، 1263/2)، وفي الآية الكريمة اسم الفاعل (طائف) من الفعل طاف، وهو لازم معتل، وقد اختلف المفسرون في تأويله والمقصود به، فأفاد مقاتل (1432هـ) بأنه عذاب من ربك يا محمد، وأورد الطبري (2000) أقوالا، منها أنه الموت أو الطوفان، أو المطر الشديد، أو أنه جمع ومفرده طوفانة، أو هو أمر من الله طاف بهم، ويقول الثعلبي (1422هـ):﴿طائِفٌ عذاب مِنْ ربك ولا يكون الطائف إلّا بالليل۞ وكان ذلك الطائف نارا أنزلت من السماء فأحرقتها﴾ (16/10).

وذكر البغوي (1420هـ) قول نحاة الكوفَةِ أن الطوفَان مصْدَر لَا يُجْمَعُ كَالرجحَانِ وَالنقصَانِ. بينما نقل عن أَهْل الْبَصْرَة أنه جَمْعٌ واحدها طوفانة، وقال الزمخشري (1407هـ):«هلاك طائِفٌ كقوله –تعالى–: «وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ» (الكهف: 42) وقرئ: طيف» (590/4)، بينما نفى القرطبي (1964) في تفسيره أن تكون بمعنى المصدر (طيف)، فقال: «فَلَا يُقَالُ فِيهِ: طَيْفٌ، لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ حَقِيقَةً وَيُقَالُ: إِنَّهُ جِبْرِيل» (241/18). قَالَ الزَّجَّاجُ (1408هـ): «طُفْتُ عَلَيْهِمْ أَطُوفُ، وَطَافَ الْخَيَالُ يَطِيفُ» (350/7). يضاف إلى ذلك أن «الطائف هنا وصف دال على النسب، كما نقول لذي الرمح رامح، ولذي السيف سائف» (الزمخشري، 1993، 123/2)، وتأتي دقة اختيار التنزيل لفظ طائف على هيئة اسم الفاعل، لمناسبته السياق؛ فالطائف لا يكون إلا ليلا، وهو ما ناسب قوله (وهم نائمون) في الآية، كما أن في اللفظ ما يشي بقدرة الله تعالى وعظمته؛ فهو مجرد طائف لم يمكث طويلا، ومع ذلك صارت جنتهم صريما، كما تساوق مع لفظ الصريم، وبينهما جناس؛ وهي بمعنى الليل الأسود المظلم أو الرماد في لغة بعض العرب (الأزهري، 2001؛ الخليل، د.ت)، كما أن في التطويف معنى الدوران والإحاطة بالشيء، يضاف إلى ذلك أن تعدد المعنى في اللفظ يومئ بالتهويل؛ لأن الخاطر فيه يذهب كل مذهب، فهي بمعنى المطر والطوفان والعسس والموت والهلاك.

3- اسما الفاعل (مصبحين و صارمين) في قوله تعالى: «**فَتَنَادَوْا مُصْبِحِينَ، أَنِ اغْدُوا عَلَى حَرْثِكُمْ إِنْ كُنتُمْ صارِمِينَ**» (القلم: 21).

جاء اسم الفاعل مصبحين من الفعل غير الثلاثي (أصبح)، وقد سيقت دلالة على حالهم، فإن من معاني اسم الفاعل دلالته على الحال، كقولك – مثلا – لزميل لك: مالك واجما ؟ وفي ذكر الزمان هنا وشي بعزمهم وسعيهم الحثيث لإنجاز ما نووا فعله، وقد تناسب ذلك مع اسم الفاعل (صارمين) بعدها، فقد ذكر المفسرون بأنها من صِرام النخل أو العنب أي قطْعه وحصاده، وقد تكون بمعنى عازمين ومصممين (أبو حيان، 1420هـ)، وعدّ بعض أهل اللغة الصرم لفظا دَخيلا، و قال «الصَّرْمُ: قَطع بائِنٌ لحَبْل وعِذْقٍ ونحوه. والصِّرامُ: وقت صِرام النّخْل، والصَّرِيمة: إحكامُكَ أمراً والعَزْمُ عليه» (الخليل، د. ت، 121/7). وصرم فلان

فلانا أي قطع ما بينهما من مودة وإخاء (الأنباري، 1992)، قال امرؤ القيس (1984):

أفاطِمَ مهلاً بعضَ هذا التدلُّلِ... وإنْ كنتِ قد أزمعتِ صَرمي فأَجْملي (ص12)

وقد آثر التنزيل لفظ (صارمين) وهو اسم فاعل جمعي يصف حال أصحاب الجنة حين تنادوا أن يغدو على حرثهم واختار (على) مع الفعل (اغْدوا) تناسبا مع نيتهم الحصاد، فكأنهم سيقعون على المحروث، ويحيطون به، وهذا أدق من (إلى) المتوقعة مع (اغدوا) غالبا، ولما كان السياق قد ذكر من قبل كلمات، نحو: (ليصْرمنَّها)، و (الصَّريم) المدثرتين بصوت الصاد، وفيها همس وإصرار؛ ناسب ذلك اسم الفاعل (صَارمينَ) ليتحصل الجناس اللفظي، كما أن في ذلك مناسبة لفواصل الآيات المنتهية بحرف النون وقبلها المد، وإن كان لفظ (صارمين) بمعنى العزم، فقد ناسبت الحقل الدلالي للقسم قبلها في قوله – تعالى-: «إِذْ أَقْسَمُوا لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ» (القلم: 17).

والحقيقة أن المتبصر آيات التنزيل يلحظ حرص الآيات على مراعاة الفواصل بما تتناسب مع مجريات الحدث وسياق الموقف دلالة وصوتا، يتجلى هذا بالنظر في سورة مريم – مثلا- إذ اختار القرآن فاصلة الياء مع الألف منذ استهلت السورة: (زَكريا – خفيّا – شقيّا –وليّا) في إيقاع رخي لين يناسب حالة الرحمة التي تظلل الآيات، ثم لما جاء الحديث عن قضية سيدنا عيسى – عليه السلام – وادعائهم أنه ابن الله عدل القرآن إلى فاصلة أخرى تناسب المقام، فاتخذ من النون متكئا لها؛ إذ قال تعالى: «ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ» (مريم: 34)، ثم بعد انتهاء عرض القضية عاد ديدن الآيات ومسلكها لفاصلة الياء متلوة بالألف: «وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ ۚ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا» (مريم: 41)، وهكذا كان دأب التنزيل وقَرْواه.

ثانيا: اسم المفعول وأثره في الدلالة:

يأتي اسم المفعول من الفعل المبني لغير المعلوم للدلالة على الحدث والحدوث وذات المفعول، وهو الجاري على يُفعل من فعله، نحو مضروب؛ لأن أصله مُفعل، ويعمل عمل الفعل، تقول: زيد مضروب غلامه «وأمره على نحو من أمر اسم الفاعل في إعمال مثناه وجمعه واشتراط الزمانين والاعتماد» (الزمخشري، 1993، 247/1).

وقد أشار ابن هشام (2017) أن اسم المفعول لا يختص بزمان معين لاعتماده على الْألف وَاللَّام وَتقول زيد مَضْرُوب عَبده فتعمله فِيهِ إِن أردْت بِهِ الْحَال أَو الِاسْتِقْبَال، على حين لا يجوز أَن تَقول «مَضْرُوبٌ عَبده وَأَنت تُرِيدُ الْمَاضِي خلافًا للكسائى، وَلَا أن تَقول مَضْرُوب الزيدان لعدم الِاعْتِمَاد خلافًا للأخفش» (277/1).

والمتبصر الفرق بين اسم الفاعل و اسم المفعول يجد أن اسم المفعول ينفرد عن اسم الفاعل «بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى، وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف، ونصب الاسم على التشبيه، تقول: «الورع محمودةٌ مقاصدُه»، ثم تقول: «الورع محمودٌ المقاصدَ» بالنصب، ثم تقول: «الورع محمودُ المقاصدِ» بالجر»(ابن هشام، 2017، 196/3).

هذا، ويأتي وصف المفعول من الثلاثي المجرد على وزن «مفعول»؛ ك»مضروب» و»مقصود»، و»ممرور به» كما أننا نراعي ما يحدث مع الفعل المعتل، نحو: مبيع، ومقول، ومقضيّ، ومن غيره بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة.

هذا وقد تتقارض الصيغ في معانيها ودلالتها، فتلفي مثلا صيغة « «فعيل» نائبة عن «مفعول» ك»جريح»، و»طريح»، وذلك راجع للسماع، وقيل: ينقاس فيما ليس له «فعيل» بمعنى «فاعل»؛ نحو: قدر ورحم؛ نحو: قدير ورحيم» (ابن هشام، 2017).

ويأتي اسم المفعول بعد اسم الفاعل في حضوره في السورة، على ما سيوضحه الجدول الآتي:

الجدول (2):

م	اسم المفعول	فعـــله	وزنــه	مجـــرد	مزيـــد	لازم	متعـــد
1	مجنون	جنّ	فُعل				
2	ممنون	منّ	فَعَل				
3	مفتون	فتن	فعل				
4	محرومون	حرم	فعِل				
5	مثقلون	أثقل	أفعل				
6	مكظوم	كظم	فعل				
7	مذموم	ذم	فعل				
8	مجنون	جن	فعل				

وبالنظر للجدول السابق نجد الآتي:

١. ورد اسم المفعول(8) ثماني مرات، استحوذ الثلاثي المجرد على سبع منها، بينما لم يأت من المزيد إلا فعل واحد، هو (مثقلون).

٢. جاءت أسماء المفعول كلها مفردة، عدا مرة واحدة جاءت جمعا، هي (محرومون).

٣. جاءت أسماء المفعول كلها في الوصف، ولم يأت منها في العلمية أو المهنة شيء يذكر، وهذا يتساوق مع أكثر استعمالاتنا لأسماء المفعول.

٤. حاز اسم المفعول من الفعل المتعدي (4) أربع مرات، ومعروف أن الأصل في اسم المفعول مجيئه من غير اللازم، ويأتي من اللازم بشرط أن يتبعه جار ومجرور، وقد تردد في السورة (4) أربع مرات.

التحليل:

١- قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾(القلم: الآية 2- 3).

وردت تأويلات عدة للمفسرين في المقصود بكلمة (مجنون)، وعلاقتها بشبه الجملة المتقدم عليها (بنعمة ربك)، ومن ذلك: أحدها: أي: نعمة ربك حفظتك عن الجنون؛ فنفى عنه الجنون بقوله: ما أنت بما أنعم الله عليك بمجنون، وهذا كما يقال: ما أنت بحمد الله بمجنون، يراد به نفي الجنون.

والثاني: أنك لست ممن خدعته النعمة واغتر بها حتى شغلته عن العمل بما له وعليه، أو ما أنت بغافل عن نعمة ربك وذكرها وشكرها (الماتريدي، 2005).

وعد الزمخشري (1407هـ) الباء في (مجنون) زائدة، ولم يمنع وجودها عملها في (بنعمة ربك) الواقعة حالا في رأيه، كأن الحق يقصد ما أنت بمجنون منعما عليك بذلك، ويرى أن المعنى في ذلك استبعاد ما كان ينسبه إليه كفار مكة عداوة وحسدا، وخالفه في ذلك أبو حيان (1420هـ)، ورأى عدم صحته، وذهب إلى أن المعنى ﴿مَا أَنْتَ بِمَجْنُونٍ وَالنِّعْمَةُ بِرَبِّكَ لِقَوْلِهِمْ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ﴾ (235/10)، بينما رأى آخرون أن النِّعْمَة هُنَا الرَّحْمَةُ، وَالْآيَةُ ردّ على الكفار حيث قالوا: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ (الحجر: 2) (الشوكاني، 1414هـ)، وقد جاء اختيار اسم المفعول (مجنون) من الفعل (جُنّ) مناسبا للرد على قول المشركين ﴿ويقولون إنّه لمجنون﴾، حيث جاء قولهم مؤكدا بمؤكدين، هما (إن واللام)، بينما جاء الرد على ادعائهم مؤكدا بأكثر من مؤكدين؛ حيث ورد القسم في مستهل السورة (ن) و (القلم) وكذا الجملة الاسمية المنفية التي تفيد الثبوت، والباء الزائدة التي يجوز وقوعها في خبر (ما) كما تقع في خبر ليس، كما أشار لذلك ابن هشام (2017)، وناسب ذلك الفاصلة القرآنية التي تختم بالنون المسبوقة بالواو، قبلها (يسطرون) وبعدها (ممنون) في قوله – تعالى –:﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ (القلم: 3).

٢- اسم المفعول (ممنون) في قوله – تعالى –:﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾ **(القلم: 3)**.

اسم مفعول من الفعل (مُنّ)، والمقصود بها غير مقطوع، أو غير منقوص لا يمنّ به عليك «من قولهم: حبل متين، إذا كان ضعيفا، وقد ضعفت منَّته: إذا ضعفت قوّته» (الطبري، 2000، 528/23).

«ومنه سُمي الموت: منونا لأنهُ ينقص الْأَشياء و الأعمار، وَيقْطَع الْأَعْذار» (الأنباري، 1424هـ، 598/2)، ويجوز أن يكون ذلك مشتقا من منِّ المعطي على الآخذ إذا عدّ عليه عطاءه، وعيّره به (ابن عاشور، 1984)، وقد ناسبت اللفظة هنا السياق حيث تساوقت مع الفاصلة قبلها (مجنون)، كما أن في كلمة (ممنون) ثنائية المعنى، أي لست مقطوعا غير منقوص، كما أنك لست ممن يُعيّر بالعطاء، وهذا يشي بمكانة النبي صلى الله عليه وسلم عند ربه، على خلاف ما ساقه من لفظ اسم المفعول (مجذوذ) في سورة (هود) التي لا تحتمل الوجهين معا، وذلك لأن الخطاب عام، فبان هنا تكرمة النبي – صلى الله عليه وسلم ومؤانسته، وقد ألفيت ابن عاشور (1984) قد عرّج على ذلك أيضا، وألمع إليه، كما أن لفظ (ممنون) جاء منونا عاملا دالا على المستقبل، لبيان استمرار الوصف، وهذا يعد زيادة في التكريم لأن الأجر مستمر غير منقطع.

يضاف إلى ذلك أن مبتدأ السورة من القسم حتى قوله (ممنون) تعد جملة واحدة مستطيلة مترابطة تتغيَّا هدفا واحدا هو الدفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم ضد من ادعوا عليه الجنون، وبث المؤانسة في قلبه، وإقحامهم الحجة، فناسب ذلك أن تأتي الفواصل متحدة متناسقة كلها تنتهي بحرف النون المسبوق بالمد: (ن – يسطرون – مجنون – منون) ثم لما فرغ من الرد عليهم، وانطلق لبيان مكانة النبي صلى الله عليه وسلم عدل لفاصلة أخرى غير اسم المفعول (خلق عظيم)، فبان تمييز هذا الجملة الأخيرة عما قبلها، ومنحها شحنة مكتنزة من التركيز، ليلتفت إليها القارئ، ثم عادت الآيات قرّواها إلى النون بعد ذلك، فقال الله – تعالى –:﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ﴾(القلم: 5).

٣- اسم المفعول (مكظوم) في قوله – تعالى –:﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ الْحُوتِ إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ (القلم: 48).

ورد في معنى الكظم في الصحاح أن: «كَظَمَ غيظه كَظْماً : اجترَعه، فهو رجلٌ كَظيمٌ. والغَيْظُ مَكْظومٌ. والكَظيمُ: غَلَقُ الباب، والكَظومُ: السكوتُ. وكَظَمَ البعير يَكْظِمُ كُظوماً، إذا أمسَكَ عن الجِرَّة، فهو كاظِمٌ. وإبل كظومٌ. تقول: أرى الإبل كَظوماً لا تجترُّ. وقومٌ كُظَّمٌ، أي ساكتون» (الجوهري، 1407هـ، 2022/5).

وقد ذكر المفسرون أن في الآية دعوة النبي – صلى الله عليه وسلم – إلى الصبر على تبليغ رسالته؛ لئلا يحل به كما حل بنبي الله يونس حين حَبَسَهُ الحوت فِي بَطْنِهِ: إِذْ نَادَى وَهُوَ مَغْمُومٌ، قد غلبه الهم (الطبري، 2000). وذكر الزجّاج (1408هـ) أنه المملوء غَمًّا وكربًا، ومعروف أن نبي الله يونس – عليه السلام– دعا على قومه، لكنه لم يظهر ذلك، وإنما تبدت مغاضبته ومفارقته قومه قبل أن يأذن الله له.

وعلى هذا فالكظم في القلب على غير الكرب الذي يكون في الأنفاس، واختيار الآيات (مكظوم) جاء دقيقا؛ لأن حزن نبي الله يونس كان مكتوما، وكانت نفسه قد امتلأت غما «والكظم، ستر المكروه في القلب» (الكرماني، د. ت، 608/1)، كما أن مجيء اسم المفعول هنا (مكظوم) من الفعل المبني لغير المعلوم (كُظم) في الفاصلة فيه تناسب مع ما يلحقها من الفاصلة بعدها المقفوة بقوله تعالى: « لَّوْلَا أَن تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِّن رَّبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ» (القلم: 49)، ويرى ابن عطية (1422هـ) أن (مكظوم) هنا بمعنى (كاظم) في الحقيقة، وأخذ القرطبي (1964) أخذته في ذلك فأيده، ولعل الآيات آثرت (مكظوم) بدلا من (كاظم)، لأنها الأنسب؛ إذ إن في (مكظوم) معنى وقوع الحدث على الذات، وهذا يشي بالمعاناة والمكابدة، كما أن اختياره اسما مفعولا دلّ على ثبوت الأمر في نفسه، على غير اختيار الفعل(نادى) فالنداء كان حدثا عارضا، لكن كونه مكظوما كان مستقرا في نفسه ثابتا، يضاف إلى ذلك إحداث التجانس بين لفظي (مكظوم) و(مذموم) مخلفا أثرا إيقاعيا، كما أنهما معا ينتهيان بحرف

الميم ذي النغم الشجي، يسبقها حرف المد الواو الذي منح الصوت امتدادا يتساوق مع حالة سيدنا يونس –عليه السلام– من استطالة الحزن وثقل حمله، إضافة إلى التوازي التركيبي الحاصل بين جملتي الحال الواقعتين في نهاية جملة الفاصلة (وهو مكظوم – وهو مذموم) بما يدعم تكثيف الإيقاع، فوق أن مجيء جملتي الحال جملة اسمية يشي بثبوت حاله من الحزن والذم وبلوغه مبلغا، لا يرجى له النجاة إلا أن تتداركه نعمة من ربه.

ثالثا: صيغة المبالغة، وأثرها في الدلالة:

هي أوزان نخرج بها اسم الفاعل من مجرد القيام بالحدث إلى المبالغة في الوصف، وقد وضع النحاة لذلك صيغا مشهورة مقيسا عليه، لكنه لا يقتصر عليها لوجود صيغ غير مشهورة في ذلك؛، ولا تصاغ غالبا إلا من فعل ثلاثي متصرف متعد، وقد تصاغ من الرباعي أو اللازم على قلة، كما أنها تعمل عمل الفعل بالشروط نفسها التي يعمل بها اسم الفاعل عمل فعله، وذكر ابن هشام (2017) أن «تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى: فعّال، أو فعول، أو مفعال يحدث بكثرة، بينما إلى فعيل أو فَعِل؛ بقلة، فيعمل عمله أيضا بشروطه» (184/3).

وقد أشار ابن مالك (د. ت) إلى بعض هذه الأوزان، ومنها: فعال، فعِيل، فُعَّال، فعول، فعّيل، مفعال، فُعَلة، ومِفعيل

وصيغ المبالغة تعمل عمل الفعل بشروط عمل اسم الفاعل، غير أن هناك خلافا وقع بين النحاة في ذلك؛ نظرا لعدم مطابقتها التامة معنى الفعل الذي تقوم به، فمنهم من يرى عدم عملها؛ لأنها زادت عن الفعل كونها للمبالغة، وقد أورد السيوطي (2010) خلافهم في ذلك، فقال:

«(وَأنكر الكوفية الكل) أَي إِعْمَال الخمسة (أي فعّال مفعال فعول فعيل فعل)؛ لِأَنَّهَا زَادَت على معنى الْفِعْل بالمبالغة؛ إِذْ لَا مُبَالغَة فِي أفعالها ولزوال الشبَه الصُّورِي أَيضا فَمَا ورد بعْدهَا مَنْصُوبًا؛ فبإضمار فعل يفسره الْمِثَال وأنكر (أَكثر الْبَصرِيين الْأَخيرينِ) أَي (فعيل وَفعل) لقلتهما، وأنكر (الْجرْمِي فعل دون فعيل)؛ لِأَنَّهُ أقل ورودا حَتَّى إِنَّه لم يسمع إعماله فِي نثر» (64/3)

وهناك ما قد يأتي على أي من صيغ المبالغة ولا يفيد مبالغة، ولما كانت أسماء الله – تعالى – وصفاته كثيرا ما ترد في التنزيل على هيئة صيغة المبالغة وأوزانها دون أن تقتضي مبالغة، ذهب بعضهم إلى أنها صيغة المبالغة مجازا؛ لأن المبالغة تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفات الله تعالى منزهة عن ذلك. وفي الكشاف المبالغة في (التوّاب) على كثرة من يتوب عليه. والجمهور أن الرحمن أبلغ من الرحيم، قال السهيلي (1412هـ): «لأنه على صيغة التثنية والتثنية تضعيف فكأن البناء تضاعفت فيه الصفة» (ص41)، ولعل البحث يميل إلى أن صيغ المبالغة قد تقع على الصفة نفسها، كما تقع على متعلقاتها، فالله – عز وجل– رحيم، لا لأن الصفة تقبل الزيادة والنقصان، بل لكثرة من تقع عليهم الرحمة، فالأمر متعلق بما يدور في فلك الوصف، والله أعلم.

وعلى كلٍّ، فقد اتكأ التنزيل كثيرا على توظيف صيغ المبالغة بما يخدم السياق، فليس انتخاب صيغة (فعيل) مثلا متساويا باختياره صيغة (فعّال) التي تتردد كثيرا في آيات القرآن، يقول أبو الهلال العسكري (1353هـ):» فأما في لغة واحدة؛ فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين»(ص ص 12–13) يتجلى ذلك أكثر في ذلك الكم الكثيف التي تتدثر به التراكيب القرآنية من تلك الصيغ المشهورة.

رابعا: الصفة المشبهة وأثرها في الدلالة:

وهي صفات مصوغة من فعل لازم غير متعد، نحو (حسن) مثلا «وهي صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ولَا تجْرِي على الْفِعْل ممّا لَا مُبَالغَة، ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين, وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام وتجمع بالواو والنون

كاسم الفاعل وأفعل التفضيل، كما يجمع الضمير في الفعل, وذلك نحو: حَسنٍ وشديد وما أشبه, تقول: مررت برجل حسنٍ أبوه, وشديد أبوه؛ لأنك تقول: حسن وجهه» (ابن السراج، 2014، 130/1).

هذا، وتدل الصفة المشبهة على معنى ثابت متعلق وراسخ لا ينفك عن موصوفه كالسجايا مثلا، على خلاف اسم الفاعل في ذلك فإن قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن أو غداً، ومنه قوله عز وجل: « وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ» (هود: 12)، كما أنها تضاف إلى فاعلها كقولك: كريم الحسب وحسن الوجه، وأسماء الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك، فقولنا مثلا: حادّ البصر، ومهزول الجسد، (الزمخشري، 1993).

وقد ذكر الأستراباذي (1425هـ) أنها تأتي من نحو فَرِحَ عَلَى فَرِحٍ غَالِبا. وَقَد جَاءَ مَعَهُ الضم فِي بَعْضِها، وَجَاءَت عَلَى سَلِيم وشَكْسٍ وحُرٍّ وصِفْرٍ وغَيُورٍ، كما ذكر أنها تأتي من الألوان والعيوب والحِلَى على «أَفْعَلَ»، ومن نحو كَرُمَ على كريم غَالِبا، وكما ذكر أمثلة لأوزان أخرى، نحو: «خَشِن وحَسَن وصَعْب وصُلْب وجَبَان وشُجَاع ووَقُور وجُنُب، وَهِيَ مِنْ «فعَل» قَلِيلَةٌ. وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ حَرِيص وأَشْيَب وضيِّق وَتَجِيءُ مِنَ الْجَمِيعِ بِمَعْنَى الْجُوعِ وَالْعَطَشِ وَضِدَّهِمَا عَلَى «فَعْلان» نَحْوَ: جَوْعان وشَبْعان وعَطْشان وريَّان» (173/1).

والحقيقة أن دلالة اسم الفاعل على الحدوث أمر فارق بينه وبين الصفة المشبهة الدالة على الثبوت، رغم أن هناك ترددا بين النحاة في ذلك، فهناك مِن اسم الفاعل ما يدل على الثبوت، كما في قولنا (الله غافر) مثلا، وقولنا (امرأة حائض)، وهناك من الصفة المشبهة ما يدل على الحدوث لا الثبوت، وخلاصة الأمر أن اسم الفاعل يدل على الثبوت إذا ما قورن بالفعل، ويدل على الحدوث مقارنة بالصفة المشبهة، وللسياق في ذلك دخل كبير، فالمعنى مرهون به.

وقد أتت كل من صيغ المبالغة والصفة المشبهة في نسبة الحضور بعد اسم الفاعل واسم المفعول، على ما سيوضحه الجدولان الآتيان:

الجدول (3):

م	صيغة المبالغة	وزنها	فعلها
1	حلّاف	فعّال	حلف
2	مهين	فعيل	هان
3	همّاز	فعّال	همز
4	مشّاء	فعّال	مشى
5	منّاع	فعّال	منع
6	أثيم	فعيل	أثم

الجدول (4):

م	الصفة المشبهة	وزنها	فعلها
1	عظيم	فعيل	عظم
2	عُتُلّ	فُعُلّ	عتل
3	زنيم	فعيل	زنم
4	مسكين	مفعيل	سكن

ومما سبق نلاحظ الآتي:

١. حازت صيغ المبالغة تكرارًا بلغ ست مرات، متقدمة على الصفة المشبهة التي وردت أربع مرات في السورة.

٢. كانت النسبة الأكبر في الحضور لوزن (فعّال) تليها وزن (فعيل) مرتين، وهي الأنسب حين يتعلق الأمر بشيء يقتضي المزاولة والتجديد، كما في (اللوامة) في قوله تعالى: «وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ» (القيامة: 2)؛ فاللوم متجدد بتجدد الذنب، والسورة معنية ببيان أحوال الكافرين وصفاتهم المنطبعة التي يزاولونها.

٣. ورود صيغة (فعّال) بهذه الكثرة تساوقا مع ورودها في التنزيل كثيرا، فقد جاء منها (48) ثمانية وأربعون لفظا، مع الأخذ في الاعتبار تكراره، بما تبلغ نسبته 43.5 %، بينما حازت صيغتا (فعيل وفعول) أربعة وعشرين لفظًا لكل واحد منهما بالتساوي، بما نسبته 26.1% لكل صيغة (صالح، 1992).

٤. جاءت الصفة المشبهة على وزن (مفعيل وفعيل، وفُعُلّ) مفيدة الثبوت تناسبا مع الصفات التي يريد التنزيل وصفها بأنها متأصلة في طبائع الموصوفين بها، خصوصا (فعيل)، التي حازت نسبة أكبر، نحو (عظيم وزنيم)، يقول ابن فارس (1910):»وتكون الصفات اللازمة للنفوس على (فعيل) نحو شريف وخفيف وعلى أضدادها، نحو وضيع»(ص ص 191- 192) وهذه الدلالة أبرز ما يميز هذا البناء، فالثبوت في (فعيل)، فإذا ما أردنا أن نبالغ في الوصف حولنا إلى (فُعال)، وقس على ذلك (عجيب وعُجاب) في قوله – تعالى-:»بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ، أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ» (ص: 2 - 5) وقد فصل القول في ذلك السامرائي (2007) بما مؤداه أن صيغة (فعيل) تأتي مع الصفات اللازمة، و(فُعال) تأتي لبيان الزيادة فيها.

التحليل:

1 . في قوله – تعالى -: «**وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ، هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ، مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ، عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ**» (**القلم: 10 – 13**).

(الحلّاف) هنا كثير الحلف بالباطل، وهي صيغة مبالغة من الفعل الثلاثي (حلِف)، مبالغة لاسم الفاعل، أما لفظ (مهين) فقد يحتمل أن يكون صفة مشبهة إذا أفاد صفة الضعف، وهي صفة راسخة بمن وصف بها، ويحتمل أن تكون للمبالغة أيضا إذا حملناها على وصف (كذّاب) وهي صفة متجددة الحدوث، وقد ذكر لها الماوردي (2005) أربعة أوجه؛ أحدها: «أنه الكذاب , قاله ابن عباس. الثاني: الضعيف القلب, قاله مجاهد. الثالث: أنه المكثار من الشر, قاله قتادة. الرابع: أنه الذليل بالباطل» (6/ 63)، وسوف يأتي البحث على ذكر ذلك مفصلا في تقارض الصيغ، مشفوعا بمناسبته.

و (الهمّاز) صيغة مبالغة من (همز)، «والهمَّازُ والهُمَزَة: الَّذِي يخلف النَّاس من ورائهم، وَيَأْكُل لحومهم، وَيَقَّع فيهم، وَهُوَ مثل الْغَيْبَة» (ابن سيده، 2000، 242/4)، لذا كان من الطبعي والمناسب أن يردفها بوصف (مشاء) لتناسُب الصفتين، والمشاء كثير المشي وقويّه، (عمر، 2008) من الفعل (مشى).

أما (عُتُّل)، فقد ورد في المعاجم منها أن العَتْل: الدَفْع والإرهاق بالسَّوْق العنيف، ووصف الرجل بأنه رجل عُتُلٌّ أي: أكولٌ مَنُوع متكبر جاف غليظ سريع إلى الشر(الأزهري، 2001؛ الخليل، د.ت)، وتأتي (عُتُلّ) هنا على وزن «فُعُلّ بمعنى مفعول، أما (الزَّنيم) فهو الدَّعيّ، وزَنَمَةُ الشَّاةِ وزُنْمَتُها: هَنَةٌ مُعَلّقَةٌ في حَلْقِها» (ابن سيده، 2000، 66/99).

والمتبصر ترتيب صيغ المبالغة أو ما جاء منها صفة مشبهة، يجد تناسقا في الآيات صوتا وسياقا، يقول أبو حيان (1420هـ) «جَاءَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ صِفَاتَ مُبَالَغَةٍ، وَنُوسِبَ فِيهَا فَجَاءَ حَلَّافٍ وَبَعْدَهُ مَهِينٍ؛ لِأَنَّ النُّونَ فِيهَا مَعَ الْمِيمِ تَوَاخٍ

مع الْمِيمِ، أَيْ مِيمُ أَثِيمٍ، ثُمَّ جَاءَ: هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ بِصِفَتَيِ الْمُبَالَغَةِ، ثُمَّ جَاءَ: مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ، فَمَنَّاعٌ وَأَثِيمٌ صِفَتَا مُبَالَغَةٍ» (238/10)، وإنما أردف مهين بعد حلّاف؛ «وَذَلِكَ أَنَّ الْكَاذِبَ لِضَعْفِهِ وَمَهَانَتِهِ إِنَّمَا يَتَّقِي بِأَيْمَانِهِ الْكَاذِبَةِ الَّتِي يَجْتَرِئُ بِهَا عَلَى أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، فيجترئ ويستعملها فِي كُلِّ وَقْتٍ فِي غَيْرِ محلها» (ابن كثير، 1999، 190/8)، وقد جاءت هماز تليها مشّاء اللتان توافقتا في صيغتهما، ثم بنميم؛ لتتوافق مع أثيم، ومن ثم تشعر بتنويع إيقاعي داخلي يتضافر معه الإيقاعي الخارجي المستكن في الفاصلة، كما أنك تشعر أن ترتيب الصفات جاء من الخاص للعام، ومن المتعدي على نفسه أولا للمتعدي على غيره وعلى المجتمع، ومن ثم يعد أشد أذى وفسادا، فالهمّاز جاء أولا؛ لأنه أخص، ولا يحتاج حركة كما في المشّاء بالنميمة، الذي تعدَّى شره واستشرى بشكل يفوق الهماز، كما أن المناع للخير يكون في الأصل لنفسه، أما المعتدي الأثيم؛ فهو متعد في الضرر لغيره، مستفحل شره. كما أن تلك الصيغ تتضافر مع ما حولها من دوال وتتآزر معها لتصنع معا جديلة محكمة من المعاني المكتنزة، فالنهي بلا للنبي – صلى الله عليه وسلم- وفيه من النصح والتوجيه، ثم دورن الفعل (تطع) إسنادا لفاعله(كل) التي تشي بالإحاطة والشمول، ثم تتابع الصفات المتخذة صيغ المبالغة شكلا لها وهيئة، دلالة على كثرة وقوعها في نفس صاحبها، وتمكنها منه. أما عن إيثار التنزيل صيغ (فعّال) في (همّاز ومشاء ومنّاع) هنا، بينما آثر لفظ صيغة (فُعَلة) في لفظي (الهمزة واللمزة) في مطلع سورة (الهمزة)؛ فلأنه لما كانت صيغ (فعّال) دالة على الحرفة والصناعة، وصيغ (فُعلة) دالة على بلوغ الغاية في الأمر ومآله (ابن سيده، 1996) ناسب أن يذكر (فعّالًا) في سورة القلم؛ حيث لون الآيات حديثُها عن التعامل مع الناس، وبيان تعاملهم وصفاتهم – اتضح ذلك في: خلق عظيم و حلاف و مهين وهماز وعتل و ذا مال وبنين – دون التركيز على المآلات، فجاء بالصفات وكأنها حرفتهم من باب المزاولة، بينما كانت (فُعلة) مع سورة الهمزة أنسب لأن الجو العام فيها يتحدث عن العقاب وبلوغ غاية الجرم الموصل إليه – نحو الحطمة و الموقدة- فناسب ذلك صيغة (فُعلة) المختوم بالتاء، للمبالغة في الوصف، يقول السامرائي (2007): «تزاد التاء على قسم من الصفات فتكون للمبالغة في الوصف كراوية لكثير الرواية، وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة» (ص104).

تقارض الدلالة بين الصيغ الصرفية:

يحدث أن تأتي الصيغة بمعنى غير المعنى الذي وضع لها، فتأتي (فعول) بمعنى (فاعل)، و(فعيل) بمعنى (مفعول)؛ وشيًا بمرونة اللغة واتساعها وتنوعًا في الأساليب والمعاني، ومما يكشف ذلك الاستعمال اللغوي واللهجات، نحو قول الله – تعالى -: «لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ» (هود: 43)، أي لا معصوم اليوم من أمر الله إلا من رحم، وقوله – تعالى -:»مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا» (البقرة: 17)، واستوقد هنا بمعنى أوقد، وهكذا، وقد أطلق ابن جني (د. ت) لفظ (الدلالة الاصطناعية) على المعنى الذي تحمله الصيغة وتخرج عنه أحيانا، وتوالت في ذلك جهود المحدثين الذي نقبوا عن تلك الصيغ التي تحمل أكثر من معنى، أو تنفتل إلى معنى صيغة أخرى في الأسلوب القرآني[1]، وقد أشار الهروي (1420هـ) إلى أوزان بعض الصيغ المتبادلة، ومن ذلك:

«فعل بمعنى مفعول، كقوله: «نحو: ماء سكب، أي مسكوب» وفعْل بمعنى فعيل، كقوله: «فالهدي على فعل، مثل ظبي، والهدي فعيل، وفعولة بمعنى مفعولة، كقوله: «وأكولة الراعي بالواو، وفعول بمعنى فاعل، كقوله: «امرأة صبور، وفعيل بمعنى مفعول، كقوله: والفصال: جمع فصيل» (191/1).

أما عن ذلك في سورة القلم، فقد كان له حضور في كثير من الصيغ التي نورد منها:

1- مفعول بمعنى الفعول (المصدر) في قَوْلُهُ تَعَالَى: «**بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ**» (**القلم: 6**).

(١) من أبرز ذلك (معاني الأبنية في العربية)، وبلاغة الكلمة في التعبير القرآني لفاضل السامرائي، وراجع أيضا بحث (التناوب الدلالي للصيغ الصرفية، تطبيق على القرآن الكريم)، لعبد الله البسيوني ودوكوري ماسيري، وهو جهد مبرور وسعي في سبيل العلم مشكور.

في الآية تهدية ووعيد للكافرين، بعدما كان من مؤانسة للنبي صلى الله عليه وسلم ومنافحة عنه ضد من ادعوا عليه الجنون، ووسموه به، وقد ذكر المفسرون أن المعنى أنك سترى يا محمد وسترون يا مشركي مكة حين يقع بكم العذاب يوم بدر بأيّكم الجنون، وعدّوا الباء هنا زائدة، وقد اختلف النحاة وأهل اللغة في كون المفتون هنا مصدرا أم اسم مفعول من (فُتن)، فرجّح الزمخشري (1998) في المفصل أن من المصادر ما يأتي وزنه على صيغة مفعول، وضرب لذلك مثلا بالآية الكريمة موضع دراستنا، وذهب مذهبه في ذلك الرعيني (1982)، فقال: « فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ المَفْتُون يُرَادُ بِهِ: المصْدَرُ، أَيْ: الفِتْنَةُ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ عَلَى بَابِهِ، وَجَعَلَ البَاءَ فِي: (بِأَيِكُمْ) زَائِدَة، وَالتَقْدِيرُ: أَيكم المَفْتُونُ، وَاعْلَمْ أَنَّ سِيبَوَيْه لَمْ يُثْبِتْ وَضْعَ اسْمِ المَفْعُولِ مَوْضِعَ المصْدَرِ، وَأَثْبَتَهُ غَيْرُه» (73/1)، بمعنى أن سيبويه يثبت الأمر على ظاهره، ويراها اسم مفعول لا مصدرا.

وعلى كلّ، فالمفتون من أصابته الفتنة، أو الفتون، ويجوز أن يكون الجنون، كما يصح أن يكون الخبل والاضطراب، ولقد كان التنزيل دقيقا في اختياره اللفظ وتوخيه، لأنه فضلا عن مناسبته الفاصلة القرآنية، والجو العام للآيات، فإنه يحمل معنيين في وقت واحد، وهذا ما يزكي الاختيار ويقويه، لما فيه من تورية وصحة فرضه للمعنيين جميعا معا، يقول ابن عاشور (1984):«فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ بِمَنْزِلَةِ الْمَجَانِينِ الَّذِينَ يَنْدَفِعُونَ إِلَى مُقَاوَمَةِ النَّبِيءِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِدُونِ تَبَصُّرٍ يَكُنْ فِي فِتْنَةِ اضْطِرَابِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ كَأَبِي جَهْلٍ وَالْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ وَأَضْرَابِهِمَا الَّذِينَ أَغْرَوُا الْعَامَّةَ بِالطَّعْنِ فِي النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَقْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ» (65/29).

2- فعيل بمعنى فاعل في قوله – تعالى -: ﴿ولا تطعْ كلَّ حلّافٍ مهينٍ﴾ (القلم: 10).

نزلت هذه الآية فِي الْأَخْنَسِ بْنِ شُرَيْقٍ وقيل في الأسود بن عبد يغوث (ابن أبي حاتم، 1419ه). وقَالَ ابْن عَبَّاس: هُوَ الْوَلِيد بن الْمُغيرَة (السمعاني، 1418ه)، وذهب جل المفسرين إلى أن (المهين) يقصد بها هنا الكذاب أو الضعيف، وكثرة حلفه من ضعفه ومهانته، والعرب كانوا يرون كثرة الحلف مما يُذمّ في المرء، وقد ذكر البحث قبلا رأي أبي حيان أن مهين صيغة مبالغة، فقد ذكر في معرض حديثه عن تلك الصفات المتتالية في تناسقها قوله: «وَجَاءَتْ هَذِهِ الصِّفَاتُ صِفَاتَ مُبَالَغَةٍ، وَنُوسِبَ فِيهَا فَجَاءَ حَلَّافٍ وَبَعْدَهُ مَهِينٍ، لِأَنَّ النُّونَ فِيهَا مَعَ الْمِيمِ تَوَاخٍ. ثُمَّ جَاءَ: هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ بِصِفَتَيِ الْمُبَالَغَةِ، ثُمَّ جَاءَ: مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ، فَمَنَّاعٌ وَأَثِيمٌ صِفَتَا مُبَالَغَةٍ»(أبو حيان، 1420ه، 238/10)، بينما خالفه ابن عاشور (1984ه) فرأى أن (مهين) تقابل (فَعِيل)»مِنْ مَهُنَ بِمَعْنَى حَقُرَ وَذَلَّ، فَهُوَ صِفَةٌ مُشَبهةٌ، وَفِعْلُهُ مَهُنَ بِضَمّ الْهَاءِ، وَمِيمُهُ أَصْلِيَّةٌ وَياؤه زَائِدَةٌ، وَهُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، أَيْ لَا تُطِعِ الْفَاجِرَ الْحَقِيرَ، وقَدْ يَكُونُ (مَهِينٍ) هُنَا بِمَعْنَى ضَعِيفِ الرأي والتمييز، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْمَهَانَةِ» (70/29)، والذي يراه البحث هو أن تكون (مهين) هنا بمعنى (فاعل) صفة مشبهة لما فيه من ثباتها ولزومها في نفس من وُصف بها من المشركين، وكأن المهانة صفة لازمة لا تفارقه.

3- (فعيل بمعنى مفعول) في قوله تعالى: ﴿فأصْبحتْ كالصَّريمِ﴾ (القلم: 25).

تناول المفسرون المقصود بلفظ الصريم، وقد داروا في فلك معان لا تخرج عن كونها تعني الليل أو النهار أو الحرث الذي حل به الهلاك، أو الرملة التي لا تنبت، يقول الطبري (2000): «اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي الَّذِي عُنِيَ بِالصَّرِيمِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: عُنِيَ بِهِ اللَّيْلُ الْأَسْوَدُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى ذَلِكَ: فَأَصْبَحَتْ جنتهم محترقة سَوْدَاءَ كَسَوَادِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ الْبَهِيمِ» (174/22)، وَقد ذكر الزمخشري (1407ه) أن من معانيها أيضا النهار الَّذِي لَا شَيْء فِيهِ. وَالْعرب تسمي العامر من الأَرْض نَهَارا لبياضه، والغامر لَيْلًا لسواده وخضرته. كما ذكر أن (الصريم) من الأضداد، وهُوَ اسم لِلَيل والنهار جميعا؛ لِأَن كل وَاحِد مِنْهُمَا يقطع عَن صَاحبه، وقيل الصريم رملة لا تنبت شيئا ينفع.

وقد جاءت (الصريم) هنا على وزن فعيل من باب ما يحدث من تبادل الصيغ؛ فقد ذكر الإلبيري (2002) هنا أن الصَّرِيمَ بِمَعْنَى الْمَصْرُومِ، وَهُوَ الْهَالِكُ الذَّاهِب، وتبعه في ذلك أبو السعود (د. ت) في تفسيره، إذ ذهب إلى أن أنها فعيل هنا بمعنى مفعول.

ويأتي الوصف على فعيل بمعنى (مفعول) دالاً على هلك أو توجّع، كـ (قتيل) و (قتْلى) و (جريح) و (جَرْحى) (ابن الصائغ، 2004؛ المرادي، 2008)، ومعنى ذلك أن صيغة (مفعول) تقبل الشدة، لكن صيغة ((فعيل) تأتي حين يكون الأمر بالغ الشدة وأعمق فيها، فمن جرح نقول له (مجروح) لكن من أصيب إصابة بالغة فإننا نقول له (جريح)، ومن هنا كانت دقة انتظام اللفظة في موضعها، فوق أنه يتناسب مع الفعل المتضمن العقاب لأصحاب الجنة، وفاقا لما نووا فعله من حرمان المساكين، وقد تبدى هذا في قوله تعالى: « فَطَافَ عَلَيْهَا طَائِفٌ مِنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ « (القلم: 19)، وقوله: ﴿كَذَلِكَ الْعَذَابُ﴾ (القلم: 33) كذلك جاء مشاكلا للفظي (ليصرمنها – صارمين) الواردتين في الآيات؛ ليحدث نوعا من التجانس الحاصل بين حروف كل منه، كما أن صيغة (فعيل) تأتي بمعنى (مفعول) ليشي بأن الصفة صارت ثابتة للموصوف كالسجية، يقول السامرائي: « (حميد) أبلغ من (محمود) لأن (حميد) تدل على أن صفة الحمد ثابتة له، وكذا (الرجيم) أي الذي يستحق أن يرجم على وجه الثبوت» (السامرائي، 2007، ص 53)، وذلك كما في قوله – تعالى-: « فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ « (يونس: 24)، فـ(حصيد) هنا بمعنى (محصود)، ومن هنا فإن صيغة (فعيل) تدل على الثبوت أو ما كان منه قريبا على غير صيغة (مفعول) التي تدل على الحدوث فقط.

وهكذا تبدى للبحث من خلال مراصدة الصيغ الصرفية في السورة كيف تعانق كل من الصيغ الصرفية مع الدلالة، وكيف عدلت بعض الصيغ عن معناها لتؤدي معنى صيغ أخرى، بما يؤدي إلى تكثيف الدلالة، وقد تحمل الصيغة أكثر من معنى في سياقها، ليزداد كل متأمل فيه يقينا بأن الأسلوب القرآني مشرق المعاني، مطرد النظام، آخذ بعضه بأعناق بعض، متناسق الأطراف بدءا ومنتهى، فجلّ الذي كان هذا كلامه !

الخاتمة

أهم نتائج البحث:

1. حفلت سورة القلم بكثير من صيغ الفاعلية والمفعولية التي ناهزت (40) أربعين صيغة ما بين اسم فاعل واسم مفعول وصيغة مبالغة وصفة مشبهة، وكان لتلك الصيغ أثرها في إيضاح المقاصد، وإثراء الدلالة.
2. حاز اسم الفاعل النسبة الكبرى من بين الصيغ المترددة في السورة.
3. كان لاختيار الصيغة أثره في إيضاح المقاصد بما يتوافق مع غيرها من الدوال داخل التركيب صوتيًا ومعجميًا ودلاليًا، كما كان من الترتيب القرآني في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّاءٍ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ۝١٢ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ۝١٣﴾ **(القلم: 10 – 13)**
4. كان لتقارض الصيغ الصرفية داخل السورة أثره الدلالي في السياق، نحو أن تأتي فعيل بمعنى مفعول، مثل لفظ (صريم) وقد تأتي مفعول بمعنى فعول، نحو (المفتون) بمعنى الفتون.
5. ختمت كثير من الفواصل بمشتق كاسم الفاعل وغيره، فمنح ذلك التركيب تقفية وموسيقى، وقد ضاعف من ذلك انتهاء الفاصلة بالميم أو النون والمراوحة بينهما، وهما حرفا نغم، بينهما تقارب شديد في الصفات.

قائمة المراجع:

الأزهري، محمد (2001).*تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض، (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الأستراباذي، حسن (2004). *شرح شافية ابن الحاجب*. تح عبد المقصود محمد، (ط1). القاهرة: مكتبة الثقافة العربية.

الإلبيري، محمد (2002). *تفسير القرآن العزيز*. تح أبو عبد الله حسين، ومحمد مصطفى، (ط1). القاهرة: الفاروق الحديثة.

امرؤ القيس، ابن حجر (1984). *ديوان امرئ القيس*. تح محمد أبو الفضل، القاهرة: دار المعارف.

الأنباري، محمد (1992). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. تحقيق: حاتم صالح، (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

الأنباري، عبد الرحمن (1424هـ). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*. (ط1). بيروت: المكتبة العصرية.

أنيس، إبراهيم (1985). *الأصوات اللغوية*. (ط5). القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

البسيوني، عبد الله؛ وماسيري، دكوري (2013). التناوب الدلالي للصيغ الصرفية، تطبيق على القرآن الكريم. ماليزيا، *مجلة جامعة المدينة العالمية، 2-33*.

البغوي، الحسين (1420هـ). *معالم التنزيل في تفسير القرآن*. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الثعلبي، أحمد (2002). *الكشف والبيان عن تفسير القرآن*. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، (ط1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الجرجاني، عبد القاهر (1987). *دلائل الإعجاز*. تحقيق: السيد محمد رضا، بيروت: دار المعارف.

ابن جني، أبو الفتح (د. ت). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار، (ط2). بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

الجوهري، إسماعيل (1987). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، (ط4). بيروت: دار العلم للملايين.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن (1419هـ). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: أسعد الطيب، (ط3). المملكة العربية السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.

أبو حيان، محمد (1420هـ). البحر المحيط في التفسير. تحقيق: صدقي محمد جميل، بيروت: دار الفكر.

دريد، محمد (1987). *جمهرة اللغة*. تحقيق: رمزي منير، بيروت: دار العلم للملايين.

الرازي، محمد (1420هـ). *مفاتيح الغيب*. (ط3). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الرعيني، أحمد (1982). *اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر*. تحقيق: عبد الله حامد النمري، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الشريعة، جامعة أم القرى

رفيقة، ميسية (2004). *الأبنية الصرفية ودلالتها في سورة يوسف عليه السلام*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

الزجاج، إبراهيم (1408هـ). *معاني القرآن وإعرابه*. تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. (ط1). بيروت: عالم الكتب.

الزحيلي، وهبة (1418هـ). *التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج*. (ط2). دمشق: دار الفكر المعاصر.

الزمخشري، محمود (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*. تحقيق: د علي أبو ملحم، (ط1). بيروت: مكتبة الهلال.

السامرائي، فاضل (2007). *معاني الأبنية في العربية*. (ط2). عمان: دار عمار.

السراج، محمد (2014). *الأصول في النحو*. تحقيق: الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة..

السعود، محمد بن محمد (د.ت). *إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم*. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

السمعاني، منصور(1997). *تفسير القرآن*. تحقيق:: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، (ط1). الرياض: دار الوطن.

السهيلي، عبد الرحمن (1412هـ). *نتائج الفكر في النحو للسهيلي*. تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد عوض، (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

سيبويه، عمرو (1988). *الكتاب*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (ط3). القاهرة: مكتبة الخانجي.

بسيده، علي (2000). *المحكم والمحيط الأعظم*. تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، (ط1).بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن (2010). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، القاهرة: المكتبة التوفيقية.

الشوكاني، محمد (1414هـ). *فتح القدير*. (ط1). دمشق: دار ابن كثير.

صالح، كمال (2002). *صيغ المبالغة وطرائقها في القرآن الكريم*. (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة النجاح بفلسطين.

ابن الصائغ، محمد (2004). *اللمحة في شرح الملحة*. تحقيق: إبراهيم الصاعدي، (ط1). عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

الصبان، محمد (1997).*حاشية الصبان*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

الطبري، محمد (2000). *جامع البيان في تأويل القرآن*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، (ط1). مؤسسة الرسالة.

ابن عاشور، محمد (1984). *تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد*، تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن عطية، عبد الحق (1422هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

عمر، أحمد، بمساعدة فريق عمل (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة*. (ط1). القاهرة: عالم الكتب.

ابن فارس، أحمد (1910). *الصاحبي في فقه اللغة*. القاهرة: مطبعة المؤيد.

الفراء، يحيى (د.ت). *معاني القرآن*. تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفراهيدي، الخليل (د. ت). *كتاب العين*. تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، بغداد: دار ومكتبة الهلال

الفقراء، سيف الدين (2002). *المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية، دراسة صرفية إحصائية*، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، الجامعة الأردنية.

فويضل، بشير، ومونس، خير الدين (2018). *أثر تنوع الصيغ الصرفية في إيضاح المقاصد القرآنية*، نماذج قرآنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

القرطبي، محمد (1964). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، (ط3). القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن كثير، إسماعيل (1999). *تفسير القرآن العظيم*. تحقيق: سامي بن محمد سلامة، (ط 2). دار طيبة للنشر والتوزيع.

الكرماني، محمود بن حمزة (د.ت). *غرائب التفسير وعجائب التأويل*.جدة، السعودية: دار القبلة للثقافة الإسلامية.

الكفوي، أيوب (1998). *الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*. تحقيق: عدنان درويش و محمد المصري، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.

الماتريدي، محمد (2005). *تأويلات أهل السنة*. (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن مالك، محمد (د. ت). *شرح الكافية الشافية*. تحقيق: عبد المنعم أحمد، (ط1). جامعة أم القرى، مكة.

المبرد، محمد (2008). *المقتضب*. تحقيق: أحمد عبد الخالق عظيمة، بيروت: عالم الكتب.

المرادي، بدر الدين (1428هـ). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة: دار الفكر العربي.

مقاتل، أبو الحسن (1423هـ). *تفسير مقاتل بن سليمان*. تحقيق: عبد الله محمود شحاتة، (ط1). بيروت: دار إحياء التراث.

الهدهد، حمدي (1435هـ). *التحليل الدلالي للبنية الصرفية في سورة الفتح*. بحث لحمدي صلاح الدين السيد الهدهد، كلية الآداب جامعة طيبة.

الهروي، محمد (1420هـ). *إسفار الفصيح*. تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، (ط1). المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية: عمادة البحث العلمي.

ابن هشام، عبد الله (2017). *شرح قطر الندى وبل الصدى*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط 11). القاهرة: دار الفكر والطباعة والنشر، و (د.ت)، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي: القاهرة: دار الفكر.

أبو الهلال، الحسن (1353هـ). *الفروق اللغوية*. القاهرة، مصر: مكتبة القدسي.

ابن الوراق، محمد (1999). *علل النحو*. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، (ط1). الرياض: مكتبة الرشد.